مفهوم الثورة بين الفلسفة والعلم:
مقاربة تنظيمية

د. ناصر صلاح الدين شبكة(*)

الملخص

يمكن تعريف الثورة وفق المقاربة التنظيمية كحالة وعي جمعي تراكمي للمنظومة السياسية، أو الاجتماعية، أو الدينية أو العلمية. فهي إذًا حالة طبيعية من حالات أي نظام بإطلاق. إن محاولات تحليل الثورات وإسقاطها في نماذج تمثلية كمية تضرب بجذورها في تاريخ الفكر المعرفي الإنساني وحتي قبل أرسطو بقرون. فهي لم تمثل فقط واقعًا معاشًا لرواد تلك المحاولات ولكنها نقاط تحول جوهرية في مسار التاريخ الإنساني.

إن الهدف الرئيسي من خلال هذه الورقة البحثية لا يتمثل فقط في الإجابة على التساؤل حول ما إذا كان بالإمكان إقامة ما يعرف بعلم الثورات أو إيجاد أساس أكاديمي لما يمكن تسميته بالنظرية العامة للثورات بقدر ما يتمثل في إيجاد منظور مشترك وموضوعي common and subjective perspective بين الجانب النوعي لما دُرج اصطلاحًا على وصفه بالثورة متمثلًا في فلسفة الثورات وبين تلك المحاولات التكميمية لتلك الظاهرة والتي تهدف إلى إقامة علم لها، وذلك من خلال إسقاط المقاربة التنظيمية systematic approach على العديد من نماذج الثورات على اختلاف أنواعها.

فالثورة كظاهرة إنسانية تتسم بالتعقيد الشديد الشئ الذي لا يمكن معه استيفاء المنظور الشامل لها إلا من خلال مدخل الأنظمة. كذلك تبرز إشكالية تصنيف الثورات

(*) قسم الفلسفة - جامعة النيلين - السودان.

وفق المقاربة التنظيمية بوصفها ظاهرة اجتماعية إلى علم نظري يتبع منهاجًا معينًا أم إلى علم تطبيقي يخضع لأسس تجريبية مستقاة من واقع التاريخ الإنساني بالإضافة إلى الخبرة الحية المعاشة والمستمدة من معاصرة أحداثها. فمكونات الثورة من؛ أسباب مؤدية إلى اختمار الاستعداد النفسي، ووعي جمعي يشكّل طبيعتها وملامح نظامها، وإرادة تغيير متمثلة في اللجوء إلى الأنماط الغير تقليدية لإنجاحها، ثم تغيير طبيعة أدوار ووظائف جميع عناصر النظام القديم وتأقلمها مع النظام الجديد (الثوري)؛ تخضع لعدة عوامل معقدة يأتي الاقتصاد (السياسة/ المال) في مقدمتها كعامل ثابت، والأرث البدائي للتجمعات الإنسانية متمثلًا في الملكية (النبالة/الإرستقراطية) كعامل تاريخي، وقوة الدين أو الاعتقاد كعامل متغير. أما بالنسبة للمجتمعات العربية فإن الإشكالية الحقيقية تكمن في محاولة إسقاط أو تناول مجتمعات العالم العربي اليوم كنظام طبيعي natural system، فهي وإن بدت ظاهريًا كنظام طبيعي في حالة من اتزان الإنتروبي entropic equilibrium إلا أنها في الواقع ليست إلا نظامًا اصطناعيًا تم تشكيله في صورة نظام طبيعي باستخدام وسائل وأدوات الأدلجة من دين أو قمع وإرهاب أو اقتصاد متمثلًا في إفقار الشعوب ثم ترغيبها في الثروة مستغلين حاجتهم وضعفهم، أما السبب الرئيسي في تلك الإشكالية فيكمن فيما يمكن تسميته بعقلية القطيع المسيطرة على الفكر الشائع للإنسان العربي وهي التي تفرض عليه قيدًا افتراضيا (وهميًا) بحتمية وجود الراعي الواحد (القائد)، وبالتالي فإن مركز المجتمعات العربية كنظام دائمًا ما يعود إلى شخص واحد فقط وإن اختلفت المسميات السياسية من؛ الحزب الحاكم، أو الجمهورية، أو غيرها من وسائل التضليل الاصطلاحي. وهذا بدوره يعد خللًا جوهريًا في بنية أي نظام وبالأخص الأنظمة التي يفترض بها ان تكون طبيعية كما هو حال المجتمعات الإنسانية الشئ الذي أعاق عملية التطور الطبيعي الداخلية للمجتمعات كأنظمة طبيعية، ولا يخفى على أحد أن تطور المجتمعات العربية وإن بدا طبيعيًا ألا إنه تطور مضلل يصطبغ بالصبغة المادية وغالبًا ما جاء من خارج منظومة مجتمعات العالم العربي خصوصًا بعد الانفتاح الثقافي والفكري التي مهدت له وسائل الاتصال الحديثة.

المقدمة

إن المتأمل للتاريخ الإنساني وبالإخص تاريخ الثورات يجد فيه كمًا هائلًا وزخما نوعيًا لتجذرها في التاريخ الإنساني، إذ لا يكاد يخلو كل نصف قرن تقريبًا من أكثر من عدة ثورات على الأقل في أماكن متفرقة هذا بالطبع إن لم يكن أكثر من ذلك، وللدرجة التي قد تدفع فئة ليست بالقليلة من المؤرخين إلى التقرير بأن التاريخ والثورة ما هما إلا صنوان شأن الثورة في ذلك شأن الحرب. فعلى تنوع واختلاف الحضارات والثقافات والأعراق وحتى الديانات نجد أنه دائمًا ما يكون هنالك أسبابًا ومقومات لثورة ما ودون أي استثناءات. وعلى اختلاف الظروف المحيطة بكلٍ من هذه الثورات على امتداداتها الزمانية والمكانية وبالتالي أسباب حدوثها إلا أنه يمكننا التقرير ودون أي مواربة بأن هنالك عاملًا مشتركًا لأسباب حدوث الثورات يمكن اعتباره بمثابة القاعدة والتي لا بد أن يكون لها ما يشذ عنها من نماذج (ثورات) تتناثر هنا وهناك على امتداد حقب التاريخ الإنساني. فبداية يمكننا تعريف الثورة وفق دلالة مفهوم الفكر الإنساني بانها ظاهرة اجتماعية تحدث متى توفرت الظروف الملائمة لحدوثها في أي مكان وزمان، أما طابعها أو مسبباتها فقد تكون سياسية أو اجتماعية وما هما إلا وجهين لعملة واحدة ألا وهي الاقتصاد مع تحفظنا على هذا التقرير حتى تحليله لاحقًا في إطار مناقشتنا لدور العامل الاقتصادي كعامل محوري للثورات أولًا أو بوصفه عاملًا حاسمًا في تقرير مصيرها، كذلك قد يكون الدين هو المسبب الرئيسي لحدوث الثورات كما هو الحال مع العديد من مراحل التحول في مجريات التاريخ الإنساني، قد يكون العلم سببًا في إحداث ثورة من شأنها أن تؤثر على كامل مجريات التاريخ. كذلك يمكننا أيضًا أن نذهب أبعد من ذلك في تعريف الثورة وفق المقاربة التنظيمية بأنها سلوك طبيعي لمكونات أي نظام طبيعي natural system يخضع لأسس وخصائص الأنظمة، وبالتالي فإنه لكي يمكن فصل الثورات عن مطلها التاريخي يتحتم إعادة تعريف الثورة ومصطلحاتها كحالة طبيعية للمنظومات الاجتماعية، وإعادة تعريف مصطلحات الدستور الطبيعي الذي يحكم هذه المنظومات (الاقتصاد)، والشكل السياسي (الديموقراطية) بوصفها أقرب الأشكال السياسية التي يمكن من خلالها ترجمة هذا الدستور.

الدراسات السابقة

إن محاولات إقامة فرع معرفي مستقل يختص بدراسة ظاهرة الثورات هي في الواقع قليلة إن لم تكن تقريبًا معدومة، فتناول الثورات دائمًا من يتم من خلال المطّل التاريخي بوصفها نقطة محورية في عملية تحول الأنظمة الإنسانية على اختلاف أنواعها من سياسية أو اقتصادية أو دينية أو فكرية نحو وجهة مغايرة لما يُفترض أن يكون عليه الحال؛ من ناحية منطقية على الأقل؛ للتسلسل الطبيعي للتطور الإنساني أو المدى المتوقع له، كذلك فإن الخبرة الإنسانية المستقاة من تسلسل أحداث التاريخ على امتداداته لا تلبث أن تكون إلا غير ذي جدوى فيما يتعلق بالتنبؤ بما قد يحمله المستقبل إلا إذا كانت خطوطًا عريضة غالبًا ما تثبت قصورها وعجزها عن الإقرار بحتمية توقعاتها.

عمومًا يمكننا التقرير بأنه بداية من أرسطو ونظريته العامة للثورات؛ بوصفها أولى المحاولات المعرفية في التاريخ المدون لتناول ظاهرة الثورة وحتى الآن فإن حصيلة هذه المعرفة التراكمية المستمدة من وقائع التاريخ المنهاجي المدون لم ترق بعد إلى تشكيل نظرية معرفية قائمة بذاتها يمكن أن تشكل أساسًا لإقامة علم إنساني يبحث في الثورات على غرار علوم حل النزاعات conflict resolution.

مفهوم الثورة

يعتمد تعريف مفهوم الثورة على السياق الذي يستخدم لمصطلح وفقه، ولكننا بداية نرى أن العامل المشترك لمفهوم الثورة هو الرفض للنظام القائم أيًا كانت نوعية هذا النظام سواءً كان سياسيًا، أو اجتماعيًا، أو دينيًا أو علميًا، وفي الغالب الأعم تتعلق عملية الرفض هذه بمظاهر معينة ولكنها بحكم الظروف المحيطة تتحول إلى رفض لكامل النظام وعوامله المتحكمة ليس فقط بوصفها العلة الأساسية التي أدت إلى نشوء هذه الظروف بل ولأنها تعمل على تماسك أجزاء النظام ضد أي تحلل وبالتالي تعمل على رفض أي محاولة لتغيير طبيعة هذا النظام بما لا يتوائم ومصلحة العوامل المتحكمة. وبالتالي فإن محاولات التغيير الأولية التي تسبق الثورة تستخدم الأدوات والأساليب التي يفرضها النظام وتخضع لمعاييره ولكن

عند فشل هذه المحاولات تنشأ الثورة التي غالبًا ما تلجأ لأدواتها وأساليبها الخاصة رافضةً الأساليب العقيمة للتغيير التي فرضها النظام القائم، وهنا فقط يمكن التقرير بحدوث الثورة ليس فقط عند رفض النظام القائم بل عند رفض وسائل وأدوات التغيير التي يعتمدها ذلك النظام بعد ثبوت فشلها المحتوم، ولكن التاريخ يحوي أيضًا نماذج لمحاولات ناجحة للتغيير باستخدام وسائل وأدوات النظام القائم نفسه على قلة هذه الحالات الاستثنائية.

فمفهوم الثورة كمصطلح وفق السياق السياسي؛ وهو الأكثر تغليبًا في الفكر الشائع؛ قد يتضمّن معنى الخروج عن الوضع الراهن وتغييره - سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ - باندفاع يحركه عدم الرضا، التطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب. وقد كان أرسطو أول من تحدث عن شكلين من الثورات في سياقات سياسية، وهما:

- التغيير الكامل من دستور لآخر.
- التعديل على دستور موجود.

وعلى الرغم من أنه قد يتبدّى أن أرسطو قد حصر أشكال الثورات وربطها بالدستور إلا أن تناوله للأشكال العامة للدساتير ومن ثم العلاقة بين الاقتصاد، والسياسة، والدستور وسائر مفردات مؤلفه «السياسة» إنما قصد في المقام الأول أهمية الدستور بوصفه الشريعة الرئيسية وروح المنظومة الاجتماعية بكافة مكوناتها وعناصرها ومنظوماتها الفرعية المتضمنة فيها من منظومة قانونية، ومنظومة اقتصادية، ومنظومة دينية، ومنظومة ثقافية وعادات وتقاليد وحتى منظومة أخلاقية.

إن أرسطو كان أول من مهد لظهور ما يمكن أن يعرف بعلم الثورات من خلال دراسة النظرية العامة للثورات تماما كما مهد لظهور علم الاقتصاد السياسي (الكريماتستيكا) كذلك نجد أنه أو من أقر بأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة كما يظهر واضحًا جليًا من خلال مؤلفه (السياسة).

ولكن مع تقدم التاريخ تم إهمال تلك النظرية أو بالأحرى محاولة إدراج ظاهرة الثورة في فرع معرفي متخصص واستمر تناولها ضمن إطار دراسة التاريخ المنهاجي كما هو عليه حال علم التاريخ اليوم. كما قد تعني الثورة في معنى آخر التطور أو التغيير الجذري أو كما هو

متعارف عليه في مجال العلوم مثل الثورة العلمية قديمًا أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا حديثًا. ولقد تزامن مفهوم الثورة العلمية مع تاريخ العلوم نفسها في القرن ١٨ حيث أُستخدم لأول مرة سنة ١٧٢٧. إنها حقبة ثورة شاملة تقريبا في الهندسة، ثم انتشرت الكلمة بسرعة للحديث عن فيزياء نيوتن وغدا شائعا في دائرة معارف فلاسفة الأنوار فأصبح لكل علم ثورته. ويندرج أيضًا تحت نفس سياق مفهوم الثورة العلمية مفهوم الثورة الصناعية والذي ظهر في إنجلترا في القرن الثامن عشر عندما تم الانتقال من الآلات المشغلة يدويًا إلى الآلة المشغلة ذاتيًا.

المقاربة التنظيمية وعلم الثورات

تشكل المقاربة التنظيمية أو ما يعرف بمدخل الأنظمة أكثر النماذج الشاملة Holistic عمومية والمستخدمة لتفسير أي ظاهرة أو كينونة بإطلاق وهي بذلك تعد من أهم المقاربات التي تم طرحها لمنهج العلوم والمعرفة الإنسانية. وهي وإن ظهرت منذ نحو ثلاثة قرون ألا أنها نضجت حديثًا أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها نحو عام ١٩٥٠ م على يد نخبة من العلماء يأتي في مقدمتهم لودفيج فون بيرتيلانفي ورابابورت وآشبي وشكلت نموذجًا ألقى بظلاله على ما سبقه من علوم ومعارف ونظريات. وعلى الرغم من أن التوظيف الأكاديمي لهذا المدخل منذ بداية ظهورة وحتى الآن غالبًا ما انحصر في مجالات معينة مرتبطة بالعلوم الطبيعية أكثر منها في العلوم الإنسانية، إلا أنه يمكن إسقاط هذه المقاربة ليس فقط على جوانب معينة من العلوم الإنسانية بل والفلسفة نفسها بجزئياتها وبذلك يتجاوز حيّز التطبيق الكينونات المادية ليشمل العديد من المفاهيم الميتافيزيقية، وعليه يصبح من السهل التعامل مع أي مفهوم أو ظاهرة أو كينونة مهما بلغت درجة تعقيدها. ونستطيع أن نذهب أبعد من ذلك في تقرير أن المقاربة التنظيمية لا تشكل فقط نموذجًا Model يحصر لا محدودية أي كينونة خصوصًا إذا كانت بالغة التعقيد بصورة يسهل معها تفكيك جزئياتها وتحليلها أو تفسيرها؛ ولكنها يمكن أن تُعد نمطًا أو منظورًا فكريًا paradigm or perspective أو حتى حالة قصدية للوعي الإدراكي Intentional Perceptive Conscious.

فوفق المقاربة التنظيمية يتم اعتبار جميع مكونات المجتمع من أفراد أو شرائح أو طبقات أو حتى تكتلات بمثابة كينونات Entities مشكّلة لبنية النظام (نظام الدولة) ترتبط

فيما بينها بعلاقات اتصال تبادلي interdependent interconnections ويجمع بينها هدف مشترك أو غاية بحيث تتأثر كلًا منها في غيرها وتتأثر بها الشئ الذي يمكن معه أن يؤدي تغير إحدى كينونات أو عناصر النظام إلى إحداث رد فعل تسلسلي عبر جميع مكونات النظام وبالأخص إذا كان هذا العنصر متصلًا بصورة مركزية معينة بغيره كمًا ونوعًا. أيضًا تُصنف المنظومات الاجتماعية بوصفها نظم ديناميكية على العكس من الأنظمة الإستاتيكية والتي دائمًا ما تكون لها حالة مثلى بحيث تعمل كافة عناصرها المكونة على إعادتها إلى تلك الحالة إذا ما تعرضت للتغيير بفعل أي عامل. أما الأنظمة الديناميكية كما هو حال المجتمعات الإنسانية فهي دائمة التغير ولا توجد لها حالة مثلى وإنما فقط حالة اتزان ولكنه اتزان في حالة الإنتروبي بوصفه يتصل بالحالة الإنسانية، وبالتالي فإن العوامل التي تؤدي إلى تغيير حالة المنظومة الاجتماعية بصفاتها السابقة إنما تدفع بها نحو اتجاه جديد وحالة مختلفة (الحالة الثورية) تعمل كافة عناصرها بموجب ذلك على التكيف (الاتزان) مع الوضع الجديد. فالثورة بوصفها حالة طبيعية من حالات المنظومات الاجتماعية؛ تصبح أسباب قيامها أيضًا بمثابة عوامل طبيعية متواجدة داخل كافة المنظومات الاجتماعية وإن اختلفت كمًا وكيفًا بحسب نوعية المنظومة وزمانها. أما بالنسبة لأسباب قيام الثورات فهي كثيرة ومتعددة بحيث يمكن أن تأخذ علة معينة شكلًا مغايرًا بحسب كل زمان ومكان، ولكن من حيث المضمون يمكننا بداية أن نستعرض ملامح النظرية الأرسطية؛ فوفقًا للنظرية العامة للثورات لأرسطو فإن أهم أسباب الثورات هي:

- الطمع.
- الإهانة.
- الخوف.
- الاحتقار.
- النمو الغير متناسب لبعض الطبقات.
- الكيد.

- الإهمال.
- تخالف الأصول.
- الوضع التخطيطي لتوزيع الأراضي (تقسيم الأقاليم) الذي يمنع من تكوين الوحدة.
- المساواة.

والعلة الأخيرة هذه هي حالة شاذة من علل الثورات خصوصًا في التاريخ الحديث والمعاصر إلا أن هنالك نماذج عليها وإن كانت غير متكررة مثل تحالف الفروند fronde في فرنسا بين طبقة النبلاء والكهنوت في عهد لويس الرابع عشر ضد الدولة وحزب البلاط، وكذلك هناك ما يشابهه في المانيا ابان حرب الثلاثين عامًا. وبما أن الثورة كحالة تسبقها حالة الاستعداد نفسي (الاختمار) فمن الخلل بمكان أن ترد أسباب أي ثورة شعبية إلى علة معينة من العلل السابقة أو ما سواها، فقد تكون علة معينة هي التي أشعلت الثورة ولكن إن لم تسبقها حصيلة تراكمية تمهد لقيام تلك الثورة أصبحت ثورة محدودة النطاق. فالإهمال مثلًا (التهميش) لا يطال سوى شريحة محدودة من الشعب وكذلك الاحتقار أو الكيد، ولكن من خلال الحصيلة التراكمية والجمعية لهذه العلل نجد أن الرغبة في الثورة أصبحت عند شريحة ليست بالقليلة وهكذا حتى يأتي حادثة توّحد مختلف شرائح المنظومة الاجتماعية في منظومة تهدف إلى إسقاط النظام القائم ألا وهي المنظومة الثورية. أي أنه وطبقًا للمقاربة التنظيمية بالإضافة إلى علل الثورات نجد أن الدولة كمجموعة من الكينونات المتصلة والمتبادلة التأثير يؤدي أي تغير غير طبيعي أو متوازن لأي حالة عنصر أو مجموعة عناصر (كتل) متمثلًا في الثروة أو السلطة إلى إحداث نوع من الخلل في بنية المنظومة يتناسب ومقدار هذا التغير. وأغلب هذه العلل دائمًا ما تكون موجودة في أي منظومة اجتماعية بشكل أو بآخر وعلى امتداد التاريخ ولكن ما يؤدي بها إلى أن تصبح سببًا ظاهريًا في قيام ثورة هو في الواقع الحالة العامة للمنظومة قبل أن تكون حادثة بعينها هي ما أشعلت فتيل الثورة، والحالة العامة للمنظومة هي تجسيد حالة عدم الاتزان (الإنتروبي) التي يعيشها لفترة طويلة وتؤدي إلى تراكم حالة الاستعداد النفسي للثورة مدفوعة بإحدى العلل السابقة أو بمجموعة منها. أما حالة الاتزان التام في المنظومات الاجتماعية فهي شيء

نادر الحدوث إن لم يكن مستحيلًا فهي دائما ما تعيش في حالة من حالات عدم الاتزان ولكن هذه بدورها تختلف في الدرجة والطبيعة، إذ يمكن أن تصبح منظومة ما في حالة من حالات اتزان الإنتروبي، وعليه يتوجب دائمًا على من يمسك بزمام الامور في المنظومات الغير ديموقراطية أن يراجع باستمرار درجة اتزان الإنتروبي إذا ما أراد تجنب قيام الثورة ومعالجة أسبابها والتي تكون مستترة وغير معلنة في معظم الأحيان.

وعلى ضوء هذا التقرير الأخير تجدر الإشارة إلى أن محاولة تحقيق الاتزان في المنظومات الغير ديموقراطية من خلال معالجة العلل الممهدة للثورات إنما يتناقض وطبيعة المنظومة من حيث كونها لا ديمقراطية، وبالتالي فإن محاولة التوزيع العادل للثروة والسلطة وتحقيق قيم العدالة تشكل أساس الانتقال إلى الشكل الديموقراطي للمنظومات الاجتماعية وإن ظل الشكل الظاهري متصفًا بغيرها. وهذا بدوره يطرح مبدأ التوافق بين أغلب العناصر المكونة لمنظومة ما، فقد يحدث وأن تكون هنالك حالة توافق واع بين الغالبية من شرائح المجتمع على الوضع الراهن من أشكال الدولة وإن كان ملكيًا أو أرستقراطيًا أو حتى دكتاتورية عسكرية مثلا نتيجة لتحقيقها أهداف أفراد هذه المنظومة من عدالة اقتصادية وسياسية وحرية ومساواة...، وبالتالي فإن الديموقراطية كشكل من أشكال المنظومات الاجتماعية لا تكتسب معناها إلا من خلال كونها أقرب أشكال المنظومات الاجتماعية وأكثرها قدرة على تحقيق هذا التوازن بين الغالبية العظمى من عناصر المنظومة وذلك بعد أن أثبت التجربة (التاريخ) فشل كافة الأشكال الأخرى في استدامة هذا التوازن وهو التحدي الحقيقي الذي يواجهه الشكل الديمقراطي من أشكال حكم المنظومات الاجتماعية.

وليس التساؤل هنا هو فقط ما إذا كان من الممكن قيام ما يعرف بعلم الثورات Science of Revolutions فهدفنا لا يقتصر على إيجاد منظور شبه علمي يمكن على ضوئه تفسير ظاهرة الثورات بأدق تفاصيل جزئيات مكوناتها، ولكن يتعدى ذلك إلى تسكين الثورة ليس كنظام فرعي subsystem في تاريخ الشعوب ولكن كمكون أصيل authentic element في الدولة بوصفه مرحلة أو حالة طبيعية من حالات نظام الدولة للدرجة التي يمكن معها إدراج الثورة كخاصية characteristic من خصائص النظام الإنساني للدولة بكافة مكوناتها بصورة معزولة أولًا ثم من خلال التفاعل الثقافي والاقتصادي بين دول العالم وشعوبها كنظام شامل

للإنسانية والتاريخ الإنساني، وبالتالي يصبح الهدف هو تصنيف جميع مكونات الدولة ومن ثم العناصر المؤثرة في قيام الثورات على إختلاف أنواعها ليس فقط لفهم أسباب قيامها أو حتى تطوراتها ولكن إيجاد عوامل مشتركة أكثر عمومية من تللك التي يسردها التاريخ يمكن معها أن تعد بمثابة الحالة state، أي حالة النظام السابقة للثورة وهي حالة تختلف عن إطار التطور الطبيعي للمجتمعات كنظام طبيعي natural system. فالمضطلع لأحداث الثورة الفرنسية مثلًا يمكن أن يجد العديد من المؤلفات التي لا حصر لها عن مختلف جوانبها ومظاهرها وأحداثها ولكنه لا يستطيع أن يصل مع ذلك إلى درجة من المعرفة عنها يقرر معها بأن عملية التأريخ نفسها قد استوفت جميع إمكانياتها في عكس التاريخ السيميائي المعاش لأحداثها، ولكن إخضاع كامل منظومة الثورة الفرنسية للمقاربة التنظيمية يستلزم وجود تحليل شامل لجميع مكونات الدولة متضمنة حالة الثقافة والأدب والفن والعلوم ومنظورها في أحداث الثورة الفرنسية. فالثورة الفرنسية مثلًا وما تمخضت عنه ليس من ناحية الإفرازات المباشرة التي صبغت الأحداث المعاصرة لها أو التاريخ التالي لمرحلتها ولكن من ناحية تأثير ذلك على حالة الوعي الأوربي كنظام as a system فقد يكون ما دفع مفكرين أمثال نيتشة وإشبنغلرو غيرهم بالتشاؤم حيال مستقبل الغرب وبالأخص ثقافته وبالتالي تبني منظور العدمية nihilism ونحن إذ نقرر ذلك نؤكد على أن منطقية تتالي الأحداث قد لا تدعو إلى ذلك من وجهة نظر المتأمل ظاهريًا لوقائع وأحداث تلك الحقبة والظروف المحيطة بها ولكن فقط الواقع المعاش والواقع المعاش وحده الذي صبغ نفسية أمثال هؤلاء الفلاسفة والمفكرين للاتجاه نحو ذلك المنحى، أما النقطة المحورية فيما سبق فتكمن في أن الواقع المعاش (أو التاريخ السيميائي المعاش) يستلزم عدم التوقف عند حدث بعينه أو حتى مجرد عدة أحداث لتبني موقف فكري راديكالي من حضارة كاملة خصوصًا إذا كانت تلك هي نفس حضارة مفكري هذا الاتجاه، ولكنه بالضرورة يستلزم حالة وعي شبيهة بما أشرنا إليه سابقًا ألا وهي المقاربة التنظيمية كحالة قصدية أو حتى لا شعورية لإدراك واقع ومستقبل الثقافة الغربية على ضوء منظور شامل holistic لمظاهر تلك الثقافة متجلية ليس في أراء معاصريهم من فلاسفة ومفكرين أو حتى الحصيلة (المثالية) للثقافة الغربية وقتئذ ولكن متجلية في الحصيلة التراكمية والفردية للاستعداد النفسي للطبقات الشعبية أو الشرائح الدنيا من المجتمع (ومنهم رجال الجيش الطامعين) والتي أصبحت تشكل قوة متزايدة

التاثير على مجريات الأحداث وبالتالي مصير الحضارة والثقافة الغربية، فالوعي الثوري لهذه الطبقات كان في الواقع محدودًا بمطالب العدالة الاجتماعية (الاقتصادية) ولكن لعل مصادفة الأحداث دفعت بأفراد معينين لتولي زمام الأمور وتشكيل مجريات الأحداث مؤثرة بذلك على منحى الثقافة الغربية وبالتالي منحى التطور الإنساني. وهذا ما يمكن أيضًا تقريره بالنسبة للثورة الروسية والتي نرى أن بداية مرحلة اختمارها كانت في عام ١٩٠٦ وانتهت في عام١٩١٧م فهي بالإضافة إلى الثورة الفرنسية شكلتا أهم الثورات التي خطت معالم منظومة الثقافة الغربية متجسدة في الدولة الفرنسية الحديثة وجمهورياتها التالية للثورة بدءًا من عام ١٧٩٩م، وكذلك اتحاد الجمهوريات السوفيتية وحتي نهاية الحرب الباردة. أما النقطة المحورية فيما يتعلق بالثورة الفرنسية والتي ميزتها عن غيرها من الثورات المعاصرة لها؛ في تتمثل في أنها أولى الثورات في التاريخ الحديث التي فرضت تغييرًا جذريًا على منظومة الدولة والمجتمع بصورة قلبت جميع الموازيين والمفاهيم حيث أنها طبقت بصورة فعلية مبدأ المساواة رافضة بذلك الأساس الاجتماعي التقليدي للأهلية الطبقية وبالأخص إعتبار أن الأصول العرقية للأسر(النبيلة) يكسبها وبصورة طبيعية حقوقًا اجتماعية وسياسية وذلك في أوروبا التي هي عقر دار الأرستقراطيات، كذلك فقد رفضت المنظومة الاجتماعية في الدولة الفرنسية وبصورة بديهية الأهلية الدينية نتيجة للارتباط الوثيق والتراكمي ما بين الإرستقراطية الملكية والكنيسة. فعلى الرغم من أن هذا التساؤل المنطقي قد طرح مرارًا وتكرارًا على مر العصور إلا انه لم يتجسد فعليًا إلا من خلال الثورة الفرنسية إذ أن تاريخ الثورات ملئ بهذا النوع من الثورات الاجتماعية السياسية ولكن سرعان ما يعود الشكل الارستقراطي للحكم تحت مسميات مختلفة، إضافة إلى ما سبق نجد أن الثورة الفرنسية قد استوفت جميع مقومات الثورة متمثلة في العنف الثوري و إرادة التغيير وكذلك المحاكم الثورية والثورة المضادة وثورة الثورة، وأهم من ذلك التطور الطبيعي للثورة كنظام تغييري يستلزم وقتًا ليس بالقليل (١٧٨٩ - ١٧٩٩م) لإعادة نمو وتحديد وضبط ميزان القوة والعلاقات التبادلية بين كافة عناصر وكينونات المجتمع ودورها في المنظومة الجديدة. فعلى الرغم من أن أحداث التاريخ مليئة بالعديد من الثورات ما بين ١٧٨٩ و١٩١٧م إلا أنهما يمكن أن يعدا أهم ثورتين أعادتا تشكيل منظومة الوعي الأوربي وثقافته.

العنف الثوري وإرادة التغيير

قليلة تلك هي الثورات التي لم تصاحبها أحداث عنف وهي على قلتها ارتبطت بظروف معينة وأحوال خاصة مهدت لنجاحها دون الاضطرار لاستخدام القوة، وبالتالي فإن العنف أصبح من المظاهر المرتبطة ومفهوم أي ثورة اجتماعية أو سياسية، فاستخدام العنف إما يكون لإنجاح الثورة أو كردة فعل على محاولات قمع الثورة؛ كما حدث مع الثورة التونسية والثورة المصرية؛ والتي تجسد إحدى الآليات التقليدية والشائعة لمحافظة المنظومة القائمة على بقائها. فاستخدام القوة كوسيلة منهجية لإسقاط المنظومة القائمة غالبًا ما يؤدي إلى نتائج عكسية في مرحلة ما بعد الثورة ولكنه يظل خيارًا متاحًا خصوصًا إذا ما تميزت المنظومة القائمة باستخدام القوة في التعامل مع جميع حالات العصيان والتمرد والاحتجاجات. ونحن إذ لا ندعو إلى أو نشجع على العنف ولكن منطق التاريخ الإنساني يوضّح حقيقية واحدة وجلية وهي إن هدف العنف الثوري لم يقتصر فقط على الدفاع عن الثورة كردة فعل على قمع النظام القائم أو حتى إنجاح الثورة كخطوة استباقية لتغييره ولكنه يتجاوز ذلك إلى أن يصبح بمثابة التحذير لكل من تراوده نفسه في مرحلة ونظام ما بعد الثورة في التلاعب بمقدرات الشعب سواء كان من داخل الثورة أو من خارجها بأن هذا هو مصيره المحتوم، فتأثير القوة لا يتجلي فقط في استخدامها ولكنه يتجسد في عملية التلويح باستخدامها خصوصًا إذا ما سبق ذلك الاستخدام الفعلي للقوة والعنف بصورة مفرطة بحيث يظل مثالًا حاضرًا وقائمًا في أذهان الجميع، ولذلك لاقت الثورة الفرنسية هذا النجاح وما تلاه بالنسبة للجمهوريات الفرنسية وحتى فرنسا الحاضرة. ولذلك دائما ما ارتبطت الثورة الفرنسية بالمحاكمات الثورية وظلت المقصلة حاضرة في أذهان الجميع ولفترة طويلة بعد ذلك.

فالقوة دائمًا ما كانت وما تزال هي المنطق الأول والأخير الذي يرسم ملامح تاريخ الإنسانية متمثلة في الحروب فيما بين الملكيات، والحروب بين الجمهوريات والدول، وظهور الجيش والقادة العسكريين كقوة سياسية، والإنقلابات العسكرية وهيمنة العسكريين على الدول والأقاليم، والثورات وعنفها الثوري وقمع الثوار، والحروب العالمية وأشباهها، بل وحتى كافة الوقائع والأحداث اليوم تؤكد وبصورة لا تقبل الشك في أن المنطق الإنساني لا يزال؛ وسوف يكون ولفترة ليست بالقصيرة؛ هو منطق القوة. وبالتالي

فإن إمكانية اللجوء إلى العنف لم تكن ولن تكون أبدا خيارًا متاحًا أمام الثورات المناهضة للديكتاتوريات اليوم وفي مقدمتها ثورات الربيع العربي وذلك لسبب بسيط يتمثل في أن أية مظاهر للاحتجاج هي مرفوضة تمامًا من قبل الدكتاتوريات مهما كانت الأسباب وراء هذه الاحتجاجات وفي الغالب تواجه بالقمع والعنف الشديدين، وفي المقابل إن سُمح بمثل هذه المظاهر الاحتجاجية في ظل أنظمة دكتاتورية فهي إذن تصبح في بداية مرحلة الانتقال نحو الديموقراطية وحكم الأغلبية وبالتالي يصبح وجودها مهددًا الشئ الذي لا يمكن أن تسمح به تلك الأنظمة الديكتاتورية. وبالتالي فإن إرادة التغيير تفرض على الثورات استخدام العنف لحماية نفسها أولًا كرد فعل ضد القمع المتوقع، وللتعجيل بنجاحها ثانيًا من خلال إرسال إشارة للأنظمة القائمة والتي لا تستند على شيء سوى القوة في استمراريتها وذلك من خلال اللغة الوحيدة التي تستطيع تلك الأنظمة فهمها خصوصًا مع وجود أمثلة حية في كلٍ من ليبيا وسوريا واليمن تؤكد أن المنطق والسياسة والدبلوماسية لا تجدي نفعًا مع العديد من الأنظمة الديكتاتورية والتي لا تقتصر على أفراد الحكومة أو الحزب الحاكم ولكن جميع قيادات القوى الأمنية والمصادر المتاحة لها. فمتى ما حدث اللجوء للعنف من قبل الأنظمة الديكتاتورية فينبغي التنبه إلى أن القوة فقط أصبحت هي منطق الحوار الذي يُفهم وبالتالي فإن العنف الثوري يصبح ملازمًا للوعي الثوري ولكنه يصبح ضرورة لازمة لتجسيد إرادة التغيير كرد فعل لميكانيزمات النظام القائم للحفاظ على وجوده والتي غالبًا ما تتجسد في القمع. والتاريخ ملئ بالبراهين الداعمة لهذا بحيث لم تشّذ عنها إلا بعض الأمثلة النادرة والمرتبطة بظروف معينة، ولكن الحديث عن استبدال منطق القوة بالمنطق العقلي في الحوار وحل الخلافات فنرى أن ذلك لا يكون إلا من خلال منظومات ديموقراطية؛ وحتى هذه قد تلجأ للعنف؛ ولكنه لا يجدى نفعًا مع الأنظمة الدكتاتورية القائمة في العالم العربي وثورات الربيع العربي المقبلة.

الثورة المضادة وثورة الثورة

تنشأ في حالة نجاح أي ثورة؛ أي تعميم الثورة كحالة واقعية وقائمة للمنظومة الاجتماعية؛ إفرازات ومظاهر هي في الواقع طبيعية إذا ما أخذنا في الاعتبار الحالة الثورية نفسها كجزء

لا يتجزأ أو حالة طبيعية ولازمة للمنظومة الاجتماعية. إذ أن مع نجاح الثورة تنشأ تحالفات (علاقات تبادلية Interrelated Relations) جديدة أو تقوى أخرى قديمة وتكتسب تأثيرًا أقوى في عملية التأثير على مجريات الأحداث أكثر من غيرها، وهذه العلاقات الجديدة قد تكون بين أيًا من مختلف الكيانات أو الأنظمة الفرعية سواء كانت أحزابًا، أو شرائح اجتماعية، أو شرائح اقتصادية، أو حتى أفرادًا يتمثلون بهيئة كيانات أو أحزاب. ووفق هذه العلاقات الجديدة وتطورها تبعًا لعملية التأثير والتأثر تبدأ ملامح النظام features الجديد في التشكّل في نفس الوقت الذي تبدأ فيه خصائص characteristics المنظومة الجديدة لهذه العلاقات في فرض وجودها كواقع لا مناص عنه، والتي ستصبح بمرور الوقت هي مركز ثقل النظام الجديد. ولكن دائمًا ما يتم تهميش شريحة ليست بالقليلة من المجتمع إما بفعل المصادفة أو بفعل الضرورة، وأيا كان السبب في خروج هذه الشريحة أو تلك من دائرة التأثير المباشر في الأحداث المعاصرة للثورة أو المنظومة الجديدة؛ فإن ثورة الثورة وكذلك الثورة المضادة تصبحان من المراحل الطبيعية لأي منظومة ثورية.

فالثورة المضادة قد تكون داخلية المصدر أو خارجية وهي في ذلك لا تخرج عن أحد الأشكال التالية:

- **الشكل الأول:** غالبًا ما تنشأ الثورة المضادة من الكينونات المكونة للنظام القديم وهي بذلك تعتمد في قوتها من ناحية كمية على عددية المستفيدين بصورة مباشرة من بقاء النظام السابق ومن ناحية نوعية على حجم هذه الاستفادة وهذه إستراتيجية ميكافيللية معروفة، وهي بذلك تشكل تهديدًا داخليًا ضد إرساء دعائم النظام الجديد.
- **الشكل الثاني:** قد تنشأ ثورة مضادة خارجية المصدر كما هو الحال في العديد من ثورات التاريخ الحديث بل وحتى القديم متمثلة في التدخلات الخارجية ومدفوعة بقوة العلاقات الاقتصادية بين دول الجوار أو غيرها ومنظوماتها التي قد تخسر الكثير بزوال النظام القديم، أو بانتهاز الفرصة المتاحة والظروف المواتية للتأثير على معادلة القوى في المنطقة، وهي بذلك تدافع عن مصالحها الخاصة عن طريق دعم جهود ومحاولات إفشال المنظومة الثورية أما عن طريق دعم الثورة المضادة الداخلية

المكونة من عناصر النظام القديم أو من خلال دعم الشكل التالي للثورة المضادة وذلك لضمان استمرار حالة الفوضى الشيء الذي يتيح لها تنفيذ أجنداتها الخاصة.

- **الشكل الثالث:** قد تتكون الثورة المضادة داخليًا من أجزاء من الشرائح المهمشة والتي لا تتبع عناصر النظام القديم ولكنها بفعل المصالح المشتركة الناشئة عن الحالة الثورية وتغيير ميزان العلاقات قد تجد نفسها مضطرة للتحالف مع شرائح الشكل الأول أو الثاني بعد تأكدها من عملية خروجها من معادلات المنظومة الجديدة.
- الشكل الرابع: قد تتحالف أيًا من قوى الأشكال السابقة أو جميعها فيما يمكن تسميته بالشكل التكاملي للثورة المضادة integral وهذا الشكل هو ما يمثل خطرًا حقيقيًا على منظومة أية ثورة.

والخطر الذي يتهدد المنظومة الثورية نتيجة للشكل التكاملي للثورة المضادة لا يمكن مواجهته سياسيًا إلا في حالات نادرة نتيجة لخبرة سياسية طويلة لا يتمتع بها الثوار، ولذلك غالبًا ما تتم مواجهته عن طريق العنف والمحاكم الثورية بغرض التخلص من جميع المهددات الداخليه المصدر للتفرغ للمهددات الخارجية التي ستجد نفسها مشلولة دون أي حليف داخلي قوي وهذا الشكل تجسد بشكل واضح في التاريخ المعاصر في روسيا في مرحلة ما بعد ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ م وحتى ١٩١٨م أي من مرحلة ما بعد إنشاء مجلس الدوما وحتى نجاح الثورة الاشتراكية ومن ثم الحرب العالمية الأولى، أما في التاريخ الحديث فأوروبا مليئة بأمثلة هذا الشكل ولكنها غالبًا ما تحولت إلى حروب مدن ودويلات (إمارات) وحتى دول نتيجة للصراع بين الكنيسة وبين الارستقراطية من جهة، وبين الارستقراطيات فيما بينها من جهة ثانية، وبين الملكية والارستقراطية من جهة ثالثة، ثم ثورة الشعوب على الكنيسة والملكية والأرستقراطيات من جهة رابعة وذلك في الفترة الممتدة ما بين ١٣٠٠-١٨١٥ م. كذلك فإن الروابط العلائقية الجديدة هي ما يحدد مصير أية ثورة وتحديدًا مصير وزخم الثورة والثورة المضادة على الثورة كما هو الحال مع الشكل الثالث، أما الشكل الأول فيحتم أن توضع طبيعة العلاقات الخارجية بالإضافة إلى تحليل بيئة سياسة ومصالح المنطقة في الحسبان لتجنب دعم المقاومة.

أما ثورة الثورة أو ما قد يعرف بثورة تصحيح المسار فهي تتكون من الفئات التي قامت بالثورة ولكنها وجدت أن الثورة حادت عن مسارها نتيجة للثورات المضادة وغالبًا ما تتناقص بصورة تدريجية حتى تصبح مجرد مبادئ مثالية لا تتصل بالواقع المعاش نتيجة لأن محاولة إحداث أي تغيير من شأنه أن يجسد هذه المبادئ المثالية من مناداة بالحرية والعدالة والمساواة لا يتم إلا من خلال الانخراط في العمل السياسي من خلال أحزاب وتكتلات وهذا ما تكتشفه عناصر ثورة الثورة فهي إما أن تنتقل إلى مرحلة إقامة حزب جديد مستفيدة من الدعم الشعبي ودورها في إنجاح الثورة، أو تتوزع على الأحزاب والتكتلات الموجودة سلفًا.

أما الخطر الحقيقي الذي يواجه الثورة فلا يكمن في أيًا من الفئات السابقة وإنما يتمثل برداء الثورة نفسها، وهو أن تتجه عناصر من القوى الثورية نفسها ومدفوعة بدعم الشعب والمنظومة الثورية نحو الاستفادة من ثقافة الانقياد المتوارثة في الشعب من النظام السابق خصوصًا إذا كان دكتاتورية طويلة الأمد لتحاول الحلول مكان النظام القديم ولكن بشعارات وأشكال جديدة، وبالتالي فإن ما يتغير هو الشخوص ولكن تبقى المناصب على حالها، ولذلك استمرت الثورة الفرنسية نحوعشرة أعوام مهددة بمحاولة مثل هؤلاء حتى نجحت، وفي المقابل نجد أن ستالين قد أصبح قيصر روسيا الجديد بعد ثورة ١٩١٧ م ووفاة لينين وذلك بغض النظر عن مسميات الشكل السياسي وشمولية سيطرة الحزب الشيوعي.

إنتروبي الثورات

نادرًا ما يحدث وأن تحافظ أي منظومة في مرحلة ما بعد نجاح الثورة على حالة مقبولة من الاتزان، فهي وإن بدت ظاهريًا في حالة من الاتزان إلا أن وقائع تاريخ الثورات على اختلاف أنواعها تشير إلى غير ذلك. أما السبب الرئيسي في حالة عدم الاتزان أو الإنتروبي التي تعتري أي منظومة بعد نجاح ثورتها فيكمن في الطبيعة النوعية لمفهوم الثورة والتي تعني غياب القوانين المنظمة regulatory rules التي كانت تحكمها أو بمعنى آخر غياب دستورها سواء كان تقليديًا كما هو الحال مع الثورات السياسية أو فكريًا كما هو الحال مع الثورة العلمية، أو حتى دستورًا عقائديًا. فإذًا تصبح الفوضى مرادفًا طبيعيًا لمفهوم الثورة ولكن

حالة الفوضى وفق مدخل الأنظمة لا يعني بالضرورة الفوضى التامة chaos كما هو الحال في الفكر الشائع ولكن لها درجات نسبية تعرف بحالة عدم الاتزان أو الإنتروبي وهي تشير إلى خروج المنظومة من حالة الاتزان إلى حالة عدم الاتزان ولكنها لم تصل بعد لمرحلة الفوضى التامة والتي لا تعنى سوى مرحلة التحلل التام للنظام ونهايته كما هو الحال مع ثورة القبائل الجرمانية على الإمبراطورية الرومانية أو الثورات الحربية بصفة عامة إن جاز أن نطلق عليها مسمى الثورة فهي أقرب ما تكون إلى المقاومة المسلحة منها إلى الثورة.

تمثل مرحلة الإنتروبي أو إنتروبي الثورات إذا شئنا الدقة الاختبار الحقيقي لجميع عناصر المنظومة الاجتماعية (الدولة بكل مكوناتها)، ففي ظل غياب الدستور القديم؛ أو بالأحرى رفض أو عدم احترام معظم عناصر المجتمع لدستور النظام القديم خصوصًا إذا كان هذا الدستور قد تم وضعة من قبل النظام القديم؛ يصبح الدستور الأخلاقي والقيمي المتحكم في مصير الثورة والأحداث المصاحبة لها خصوصًا في مرحلة ما بعد الثورة وحتى إقرار دستور جديد تجتمع حوله جميع العناصر والتكتلات المكونة للمجتمع أو الممثلة لها. كذلك فإن ضوابط تصرف عناصر المجتمع (منظومة الدولة) في ظل غياب الدستور السابق نتيجة لسقوط نظام الحكم هو الذي غالبًا ما يرسم ملامح الدستور الجديد وبالتالي شكل وطبيعة النظام الجديد. فالضابط الأخلاقي (الدستور المؤقت) متأثرًا بثقافة الفكر الشائع commonsense يحل محل القانون وذلك على اختلاف درجة سمو أو انحطاط تلك الضوابط، والتاريخ ملئ بمثل هذه النماذج التي انتقلت من النقيض إلى النقيض فور غياب الدستور القانوني وبصورة تدعو إلى التعجب ومثال على ذلك أحداث ثورة اليعاقبة في فرنسا وظهور شريحة الماخويين في روسيا في فترة ما بين ثورة ١٩٠٦ م وثورة ١٩١٧م.

أيضًا تلقي طبيعة مرحلة إنتروبي الثورة بظلالها على إشكالية بناء وتشكّل النظام الجديد وذلك من خلال تأثيرها على نوعية وشدة الروابط connections بين الكينونات الجديدة و إسقاطها في القالب القديم للمنظومة الاجتماعية متمثلا في التقاليد والعادات والفكر الشائع لعناصر المجتمع، فالتغير كما أسلفنا ليس جذريًا خصوصًا وأن التغير الثقافي يستغرق زمنًا طويلًا وهذا يؤثر بدوره على حقيقة أن المناصب (الأدوار والوظائف) لا تتغير وإنما التي تتغير هي الشخوص.

الاقتصاد

لا بُدّ لأي منظومة مهما كان نوعها من وجود قوانين طبيعية وقوانين تنظيمية وقواعد laws, rules & regulations تعمل على المحافظة على وجودها وطبيعتها وبالتالي تماسك كينوناتها من خلال تنظيم العلاقات التبادلية بين كافة عناصر المنظومة، فالقوانين الطبيعية هي بمثابة الدستور الأعلى لوجودها والتي لا يمكن لأي منظومة أن تتجاوزه أو تتعداه مهما كانت الظروف وإلا تعرضت للتفكك والانهيار disintegration، أما القواعد فهي التي يمكن أن تختلف باختلاف أنواع الأنظمة وإن كان ذلك مقيدًا بعض الشئ وذلك بسبب أنها تُشتق من القوانين الطبيعية وتمثل الترجمة الطبيعية لها، ويمكننا تشبيه ذلك بالعلاقة بين الدستور وبين القانون من جزئيات المنظومة القانونية. ويأتي تناولنا في ما يلي لكلٍ من جزئية الاقتصاد بوصفه الدستور الطبيعي الأول لحياة المنظومات الاجتماعية، وجزئية الديمقراطية بوصفها ترجمة هذا الدستور الطبيعي (الاقتصاد) من خلال أحد الأشكال السياسية لطبيعة المنظومات الاجتماعية والتي يمكن أن تكون أقرب الأشكال تجسيدًا لأهداف عناصر المنظومات الإنسانية في العدالة والحرية والمساواة. وبالتالي تصبح مفاهيم سياسية مثل التوزيع العادل للثروة، مبدأ الملكية العامة، المُسائلة والشفافية accountability & transparency، وغيرها من مصطلحات مشابهة هي الترجمة السياسية للدستور الطبيعي لحياة المنظومات الاجتماعية المتمثل في الاقتصاد.

يعد الاقتصاد من أكثر المواضيع تطرقًا عند الحديث عن الأسباب والعوامل المؤدية للثورات، ويرجع ذلك إلى وظيفة الاقتصاد في الحياة اليومية للإنسان والمنظومات الاجتماعية ومنظوماتها الفرعية، ولكن تكمن الإشكالية في المساواة بين عامل الاقتصاد وغيره من العوامل المؤدية للثورات بصورة لا تعكس أهميته ووظيفته الحقيقيتين، إذ يمكن رد الغالبية العظمى من أحداث التاريخ إلى الاقتصاد، وما السياسة إلا عملية أو وظيفة لإدارة الاقتصاد أو كما هو الحال في العديد من دول العالم اليوم والحضارات السابقة إلا وسيلة للهيمنة على الثروات. وبالتالي يصبح العامل الاقتصادي هو المحرك الأول للتاريخ بأحداثه وثوراته. ومن المنطلق الاقتصادي يمكن تناول كافة المنظومات الاجتماعية وصراعاتها داخليًا وخارجيًا للهيمنة السياسية (الاقتصادية).

إن القسمة غير العادلة للسلطة ينتج عنها بالضرورة القسمة غير العادلة للثروة، ومهما يكن السبب الرئيسي وراء تلك القسمة غير العادلة للسلطة (أهلية نبالة - أهلية قوة عسكرية - أهلية ثيولوجية...)

فـ «قوة الدم» كانت؛ بل ولا تزال؛ وعلى امتداد أغلب مراحل التاريخ الإنساني هي مركز ثقل معظم الأنظمة السياسية، أما إطلاقنا مصطلح «قوة الدم» تعبيرًا عن أساس الأهلية السياسية بداية من المجتمعات البدائية فما هو إلا لتمثيلها وفق معيار مصطلح «القوة» على نفس المستوى والقوة العسكرية أو حتى قوة التأثير الديني أو الاعتقاد. فلا وجود لحالة التوازن التام اقتصاديًا وأنما هو اتزان نسبي يميل إلى أن يكون في حالة من حالات الإنتروبي المستقرة، فهو اتزان محكوم بظروف وعوامل معينة؛ بيئية متمثلة في الإقليم الجغرافي وما يترتب عليه من مصادر ثروة أو تاريخية متمثلة سيطرة أو طغيان عرق أو جنس معين على ما سواه وذلك في داخل منظومة الدولة الواحدة؛ بين وحدات النظام وذلك لأن الهدف في نمو وحدة الحياة للفرد أو الطبقة سواء كانت داخل منظومتها (الدولة أو الأمة) أو حتى دوليًا فيما بين الأنظمة إنما يكون على حساب الوحدات أو الأنظمة الأخرى، ولذلك نجد أن التاريخ من حيث هو تجسيد لطبيعة مراحل الكينونة والوجود الإنساني ما هو في الواقع إلا صراع مستمر فيما بين الأنظمة (دوليًا) وفي داخل الأنظمة (ثورات). فالصراع هو في الواقع هو السياسة الأولى لكل ما يحيا وينمو إلى الدرجة التي يمكن معها اعتبار أن الحياة والصراع هما الشئ عينه، وعليه فإن الهدف الظاهري لمعظم ثورات السياسية والاجتماعية والذي يتبدي دومًا في تغير شخوص/ وحدات النظام لا يمكن أن يُتوقع منه أن يحقق جميع إمكانياته إلا إذا صاحبه إدراك مُلّح بحتمية تغيير طبيعة النظام، فشخص من يشغل المنصب هو الذي يتواري ولكن يبقي المنصب نفسه حتى يأتي من يشغله والذي سرعان ما يتبع نهج سلفه.

فالهيمنة السياسية هي التي تحدد الهيمنة الاقتصادية في دول العالم العربي، أما الغرب ونتيجة لخبرته الطويلة بالجدل المتلازم بين الاقتصاد والسياسة فقد اوجد نوعًا من التوازن بينهما وترجمة في الدستور وذلك على الرغم من أن الوقائع الحالية تشير إلى ترجيح هيمنة المنظومة الاقتصادية على مجريات المنظومة السياسية مستفيدة من التعقيد الشديد لصياغة الدستور والقوانين المنظمة للعلاقة بين السلطة السياسية وبين المنظومة الاقتصادية وذلك

حتى تدارك هذه الثغرات ومن ثم تعديلها أو صياغة مواد جديدة تعمل على الفصل بين التداخل الطبيعي بين العوامل السياسية وتأثير العوامل الاقتصادية. إذ أن الفصل بين المنظومة السياسية والمنظومة الاقتصادية أصبحت من التحديات الحقيقية التي تواجه الأنظمة الديمقراطية في الغرب ولعل تحول الدول العربية نحو الديموقراطية لن يعفيها من وراثة هذه الإشكالية إضافة إلى إشكاليتها الأساسية في تقويض المنظومة السياسية المسيطرة على الاقتصاد.

إن روح الديموقراطية تقوم على علاقات تبادلية وروابط قوة بين مختلف الكيانات والعناصر المكونة للمنظومة بحيث تتجسد هذه الروح في هذه العلاقات نفسها وطبيعة القوانين المنظمة لآلية عمل وعلاقات هذه العناصر والكينونات، وبالتالي فإن روح المنظومة الديموقراطية تستلزم بالضرورة المساواة في الحقوق والواجبات والقسمة العادلة للثروة وبشكل جذري لا ينفع معه أية محاولة للتلاعب بالمصطلحات والمسميات على نحو يمكن معه أن يتخفي أي شكل من أشكال الأنظمة اللا ديموقراطية خلف الأشكال الممكنة للديموقراطيات الزائفة، وذلك لأن ديموقراطية السلطة (سياسيًا) لا بد وأن تتبعها بالضرورة ديموقراطية الثروة (اقتصاديًا) الشيء الذي تصعب معه المحافظة على الامتيازات الاقتصادية دون وجود النفوذ السياسي اللازم لذلك، وعليه، فإنه متى ما تطلعت أيًا من الكيانات السياسية أو عناصرها للسيطرة على الاقتصاد خرجت الديموقراطية عن روحها وتبدت بشكل زائف. وبالتالي فإن إيًا من الديكتاتوريات اليوم وعناصرها المساندة على اختلاف أشكالها متى ما تخلت عن سلطتها السياسية أصبح تميزها الاقتصادي مهددًا وهو ما لا يمكن أن تسمح به ولو رغبت في التخلي عن السلطة السياسية.

وقد نذهب إلى أبعد من ذلك في تقرير أنه من الممكن أن تتشكل صورة كاذبة لقسمة الثروة بناءًا على موارد الدولة ولا يحسم ذلك مقدار دخل الفرد مقارنة بغيره من الدول الأخرى فهو قيمة مطلقة absolute لا يمكن أن تعكس حقيقة تطبيق مبدأ القسمة العادلة للثروة وإنما يحسم ذلك معيار النسبة ratio مقارنة بإجمالي الناتج القومي gross national product (GNP) كما هو متعارف عليه في العلوم الاقتصادية، كذلك فإن النسبة بين أعلى وأدنى مستوى للدخل قد يعكس حقيقة مبدأ التوزيع العادل للثروة.

الديموقراطية

إن التطلع إلى الديموقراطية بوصفها الحل الوحيد لكل معضلة سياسية أو اجتماعية هو في الواقع إشكالية في حد ذاتها، فالتجربة أثبتت أنه يمكن لأي شكل من أشكال الأنظمة السياسية أن يكون هو الأفضل شرط توّفر رضا الأغلبية وذلك على الرغم من قلة حدوث ذلك في التاريخ، فقد كانت الملكية حتى وقت قريب تمثل النظام الطبيعي السائد في المجتمعات الإنسانية ولمعظم فترات التاريخ وكذلك الحال مع الإرستقراطية بل وحتى الديكتاتورية. كذلك فقد شهد التاريخ أيضًا قيام نماذج ديموقراطية وديماغوجية في فترات أقدم من التاريخ ولكنها كانت مقيدة بظروف وشروط اجتماعية مجحفة، فهي كأنظمة اجتماعية كانت تأخذ في الاعتبار وبصورة أساسية الأهلية العرقية ونبالة الأصل كمراكز ثقل للنظام متأثرة بالهيئة الأولى للمجتمعات الإنسانية البدائية. وهي بذلك تختلف تمامًا عن أنظمة الديموقراطيات الحديثة في الغرب والتي لا تعطي لهذه الأهلية سوى المزايا الفخرية والاعتبارية دون أن يكون لها أي حق طبيعي في التأثير على أو تسيير المنظومة الاجتماعية وسياساتها. وعليه، فإن السعي نحو الديموقراطية دون توّجه واعي لن يؤدي إلا إلى إشكاليات قد تكون أسوأ من مثيلاتها في ظل الأشكال الأخرى من أشكال الأنظمة، وبالتالي فإن الديمقراطية نفسها يجب أن تكون محكومة بشروط وظروف معينة يتمثل أهمها في نوعية الوعي الجمعي المستقى من ثقافة المنظومة الاجتماعية، فلا أحد يستطيع أن يقرر بيقين تام أن الديمقراطية هي أمثل أنواع المنظومات الاجتماعية على الإطلاق ولكنها من جهة أخرى هي أقرب أنو اع المنظومات التي يمكن معها تحقق أهداف الثورات السياسية والاجتماعية متمثلة في الحرية والعدالة والمساواة لأكبر عدد من الأفراد، إذ يمكن أن تتحول الديمقراطية بفعل ظروف وعوامل معينة إلى أسوأ أنواع المنظومات الاجتماعية فهي يمكن أن تنزلق بسهولة نحو الديموغوجية نتيجة للإفراط في الحرية مثلًا الشئ الذي يلقي بثقل مسألة صلاحية الديمقراطية كشكل أمثل للمنظومات الاجتماعية على درجة ونوعية حالة الاتزان equilibrium status التي يجب أن تتمثل بها، فللوصول إلى الشكل الحقيقي للديمقراطية الممارسة ومن ثم الوصول إلى حالة مقبولة من الاتزان؛ يتحتم أن تمر المنظومة الاجتماعية بالعديد من التحديات الحقيقية والتي قد تشكل تهديدًا للديموقراطية

نفسها، فالأنظمة الثورية المتجهة نحو الشكل الديمقراطي من الحكم لا تنحصر تحدياتها في مواجهة الثورة المضادة أو إقامة منظومة ديموقراطية ولكنها تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية دائمة ومتجددة باستمرار وحتى الوصول إلى حالة من الاتزان النسبي.

فالديموقراطية دائما ما تؤمن بغائية التاريخ وهي في نظرنا إشكالية أو سلاح ذو حدين، إذ ليست الإشكالية في الديموقراطية نفسها ولكن تكمن الإشكالية بين سعي الإنسانية (الثورات) نحوها بوصفها؛ من ناحية عقلانية على الأقل؛ النظام الطبيعي للمجتمع وبين واقع التاريخ الذي يدعم براهين وحجج غير ذلك مدفوعًا بالإرث المعرفي للفكر الشائع commonsense، والثقافي، بل وحتى ما يمكن أن نطلق عليه الإرث النفسي الجمعي للإنسانية متمثلًا في قوة تأثير كلًا من؛ قوة الدم (النبالة)، وقوة المال (الطمع)، وقوة الاعتقاد (الدين)؛ على تطور الحالة الإنسانية والتاريخ الإنساني، فالمال أو الاقتصاد على اختلاف الآراء والنظريات والثورات لا يزال هو العامل الحاسم والمشكّل للتاريخ. أما السياسة فبوصفها الوجه الآخر للاقتصاد إضافة إلى تعريفها العام بأنها (فن الممكن) فلا تلبث إلا أن تكون وسيلة للسيطرة على المال، وعليه فإن أي ثورة سياسية أو اجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات في سعيها نحو تغير طبيعة (وليس شخوص) النظام إنما تهيئ نفسها للفشل. فالثورات من حيث هي ظاهرة إنسانية معاشة وليس تاريخًا؛ فهي إن بحثت في المثل العليا أو حتى المناهج فشلت. ولعل أحداث التاريخ بل وحتى الواقع المعاصر تدعم هذا المنحى.

كذلك تشكل المنظومة القانونية (الدستور) إحدى أهم ركائز النظام الديموقراطي، وهنا ينبغي التنبه لنقطة محورية تتعلق بالدستور وهي كيف أن تغيير نقطة / مادة واحدة في الدستور أن تغير طبيعة النظام السياسي وبالتالي تؤثر على كامل النظام وطبيعته وعليه فإن عملية صياغة وإعداد وتقييم الدستور لا بد وأن تخضع أيضًا للمقاربة التنظيمية كمنظور perspective، إذ قد يكون دستور المنظومة القديمة فعالًا بامتياز ولكن غالبًا ما يتم رفضه لأسباب غير منطقية يتمثل أهمها في رفض كل ما يتعلق بالنظام القديم وذلك على الرغم من أن الكينونات/العناصر المكونة للدولة هي نفسها. وعليه تبدأ مرحلة جديدة وطويلة لصياغة دستور جديد، أما السبب في تقريرنا بحتمية امتداد مرحلة صياغة الدستور فهي

أن صياغة دستور متكامل من أولى المحاولات هو شيء نادر الحدوث إن لم يكن مستحيلًا، فالدستور من حيث هو كقوانين تشكّل طبيعة الدولة كمنظومة متكاملة وتضبط آلية عمل وتفاعل عناصرها وتكتلاتها هو في الواقع بمثابة انعكاس لسعي المجتمع نحو قيم الحرية والعدالة والديموقراطية بالإضافة إلى ثقافته وتقاليده وواقعه المعاش. إذ يجب اختبار جميع المواد والقوانين المنظمة موضع الجدل بصورة عملية على الواقع ولفترات زمنية مقدّرة تسمح بتقييمها ومن ثم الإقرار بصلاحيتها أو ضرورة تعديلها، فمواد الدستور هي القوانين التنظيمية العليا التي تُستقى منها جميع القوانين التطبيقية للنظام الجديد وحيث أن كل نظام (مجتمع) هو كينونة مستقلة من حيث خصائصها وآلية تفاعلها فإن الاقتباس من دستور أي دولة أو منظومة اجتماعية أخرى بجدوى نجاح تجربته لا بد وأن يُخضع بالضرورة روح تلك المواد للفحص والتعديل وبما يتناسب وطبيعة النظام المحلي.

أيضًا تبرز إشكالية القيم الإنسانية والمثل العليا عند تناول الثورة وفق المقاربة التنظيمية، فالديمقراطية دائمًا ما تقترن بالعدالة والحرية والمساواة، وما سعي المجتمعات من خلال الثورة إلا سعيًا نحو تحقيق هذه القيم ولكن الواقع وأحداث التاريخ لا تشكك في هذه القيم ولكن تشكك في جدوي سعي الإنسانية نحوها خصوصًا إذا ما ارتبط وعيها الجمعي بإمكانية الوصول وتحقق هذه القيم في الواقع المعاش. فقيم العدالة والحرية والمساواة وفق المقاربة التنظيمية هي أهداف لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع ولكن يمكن فقط أن تستمر الإنسانية في السعي نحوها من خلال الشكل الديمقراطي للدولة أو المنظومة الاجتماعية، وهي بهذا فقط ومن خلال هذا السعي نحو هذه القيم من خلال سعيها نحو الديمقراطية تحقق ذاتها ووجودها النبيل والمتسامي على طبيعتها الحيوانية الهمجية وشريعة الغابة والتي سادت أغلب مراحل التاريخ. فالشعوب من خلال ثوراتها إن بحثت في المثل العليا على نحو إمكانية تحققها فعليًا فشلت، كذلك إن بحثت في المناهج فشلت، فالحياة هي الواقع المعاش وعلى الشعوب أن تنجز ثورتها واتجاه كينونتها الجديدة بناءً على الواقع وليس غيره. فقيم الحرية والعدالة والمساواة التي ترنو إليها الشعوب من خلال ثوراتها ليست إلا موجهات directives تسعى لها ولكنها لن تدركها، وهي إن أدركت ذلك وتعاملت مع الواقع بناءً على هذا الوعي حققت معظم إمكانياتها.

إن الخطر الذي يتهدد منظومة أي ثورة سياسية أو اجتماعية لا ينتهي بمجرد إقامة حكومة ودستور ديمقراطيين؛ ولكنه يمتد ويظل قائمًا حتى ترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المنظومة الاجتماعية وبصورة تصبح معه جزءًا أصيلًا من ثقافة الأمة. إن العامل الأساسي الذي يحافظ على تماسك واستمرار continuity & sustainability المنظومة الديموقراطية هو الوعي الجمعي لعناصر المنظومة الاجتماعية أو الدولة ككل، فالدستور وحده لا يحمي الديمقراطية وإن كان ديموقراطيًا فكم من ديموقراطيات زائفة تتبع دستورًا ديموقراطيًا. كذلك فإن الجيش لا يمكن أن يحمي وحده الديموقراطية والتاريخ ملئ بالانقلابات والديكتاتوريات العسكرية التي طغت على ما سواها من أنظمة الحكم التي اعتمدت عليها في حمايتها، فوضع مستقبل الديموقراطية تحت حماية الجيش قد يجعلها مرهونة بشخصيات القادة العسكريين وطموحاتهم الشخصية، وهذا الشكل من أشكال الحكم يجعل الدولة شبيهة بالمنظومة الملكية أو القيصرية وبالتالي يصبح الشعب خاضعًا لرؤية هؤلاء القادة عن مفهوم الحرية والعدالة والمساواة الشئ الذي يجعل مركز ثقل المنظومة متمحورًا حول شخص واحد أو أشخاص معينين وهو ما يتنافي مع أساس قواعد خصائص الأنظمة الطبيعية. إن ما يحافظ على بقاء واستمرار المنظومة الديمقراطية هو حالة الوعي الجمعي للدولة بكافة أفرادها بروح الديمقراطية؛ العوام والعسكريين قبل المثقفين والمدنيين؛ بحيث يصبح الجميع مسئولًا عن حمايتها بصورة يُدرك معها كل من يحاول الخروج عن أسسها أو تقويض مبادئها بأنه سوف يواجه الدولة بأسرها مدفوعة بإدراك جميع عناصرها بأن أية محاولة للخروج عن منظومتها القانونية متمثلة في الدستور أو تعديله دون تفويض أو استفتاء إنما هو اعتداء شخصي على حقوقهم الطبيعية حتى ولو كان ذلك في ظل الأنظمة الملكية الدستورية أو في داخل المنظومة الديمقراطية نفسها، وبالتالي يصبح الوعي الثوري ومدى تعّمقه في ثقافة المنظومة الاجتماعية إرثًا وأساسًا لحالة الوعي الجمعي التي تحمي المنظومة الديمقراطية والتي سرعان ما تفرض وجودها كأمر مسلم به وبالتالي يصبح الحديث عن إمكانية إنزلاق الديموقراطيات الغربية نحو اللا ديموقراطية أمرًا غير ممكن الحدوث وهذا هو الدرس الذي ينبغي أن تتعلمه ثورات الربيع العربي، فالديموقراطية هي ثقافة تتجه إلى أن تكون إرثًا ممارسًا قبل أن تكون مجرد سلسلة من العمليات الانتخابية، وهي وعي جمعي بالواجبات قبل أن تكون حرية مطلقة.

كذلك فإن التاريخ المعاصر (تاريخ الديموقراطيات) أيضًا يُبرز إشكاليات أشد خطورة، فتدهور الديقراطيات الغربية والتي ظهر من خلال الأزمة المالية ثم الأزمة الاقتصادية والحديث عن الفساد والممارسات الخاطئة التي أدت إلى حدوثها وأحداث مثل احتجاجات وول ستريت wall street يطرح التساؤل حول وجود نظام أمثل للدولة بالإضافة إلى التساؤل الأساسي حول إمكانية استمرار النظم الديمقراطية سياسيًا في ظل غيابها اقتصاديًا. كذلك نجد في تاريخ الدولة اليونانية وقائع وأحداث عديدة تشكك في كون الديموقراطية هي النظام الأمثل خصوصًا في مراحل التاريخ التي انقلبت فيها الديموقراطية إلى ديموغوجية. وبالتالي فإن أية ديمقراطية حديثة يجب وأن تكون مستعدة لإرث التحديات الراهنة التي تواجه الديمقراطيات الحالية.

الخلاصة

إن محاولتنا من خلال هذه الورقة هي محاولة تهدف في أساسها إلى إقامة هيكل معرفي يحوي كل ما يمّت بصِلة لمفهوم الثورة كظاهرة إنسانية من؛ تاريخ، ونظريات، وفلسفة، ومكونات، وآليات تطور؛ وبصورة تمكننا من فهم هذه الظاهرة من منظور شامل في المقام الأول وبشكل يسمح بإسقاط هذا الفهم على الواقع ومجريات التاريخ المعاش حاليًا ثانيًا، ومن ثُم الاستفادة منه في التنبؤ بالآلية العامة لحدوثها وعملها وتطورها. كذلك فإن التعّرض للعديد من الجزئيات والعوامل المرتبطة بمفهوم الثورة متمثلة في العنف الثوري، والثورة المضادة، والديمقراطية والاقتصاد والحرية والعدالة والدستور بوصفها منظومات جزئية sub-systems يهدف إلى إعادة تسكين هذه الجزئيات والمفاهيم في هيكل المعرفة الإنسانية من خلال إعادة طرح مفهوم الثورة ومفاهيم جزئياتها وفق المقاربة التنظيمية بصورة تتصل بالواقع المعاصر بعد الإنطلاق من الأسس النظرية لوجود ودراسة الثورة ومفهومها في المعرفة الإنسانية بداية من علم التاريخ والفلسفة، وذلك لإن كل معرفة أو فلسفة لا تجد سبيلها إلى الإسقاط على الواقع المعاش ويستطيع أن يدركها الفكر الشائع وليس فقط شرائح المثقفين تصبح عقيمة وغير ذات جدوى. إن قوة الحياة (حياة الأنظمة) متجسدة في العامل الاقتصادي والذي يطغى على ما سواه في تحديد دوافع وآليات تحول

وتغير وصراع المنظومات داخليًا (ثورات) وخارجيًا (حروب) وللدرجة التي يكاد يتلاشي معها في كثير من الأحيان قوة الاعتقاد كعامل أساسي في صناعة التاريخ، فمصادرالحياة (الثروات) محدودة scarce وعليه فرض الصراع حولها نفسه كوسيلة أولية بدائية ونهائية لحياة المنظومات الاجتماعية.

إن تغيير المجتمع كمنظومة؛ وهو الشرط اللازم لتحقق أهداف أي ثورة سياسية أو اجتماعية؛ وبالأخص المنظومة الثقافية لا يتحقق بالضرورة عن نجاح الثورة في إسقاط النظام القديم مهما كانت طبيعة تلك النظام أو الأحداث المصاحبة أو التالية للثورة، فتغير المنظومة الثقافية هي عملية عضوية الطابع وبطيئة جدًا بالمقارنة مع عملية تغير المنظومة السياسية. فنجاح الثورة غالبًا ما يؤدي إلى تغيير شخوص النظام مع بقاء المناصب والأدوار وهذا بدوره لا يعد بالكثير خصوصًا في ظل بقاء المنظومة الثقافية على حالها، وليس المقصود بالمناصب هو المعنى المباشر لدلالة المصطلح فالدولة دائما ما تحتاج لرئيس أو قيادة ولكن مفهوم ودور الرئيس في وعي المنظومة الاجتماعية وأفرادها هو ما يتحتم تغييره. إن تغيير شخوص النظام الحاكم لا بد وأن يصاحبة تغيير في الوعي الجمعي المرتبط بالمناصب وطبيعتها ووظيفتها في المنظومة الاجتماعية (الدولة) والأهم من ذلك حدود حقوق شاغليها وواجباتهم، ومن ثم ترجمة ذلك الوعي بصورة تدريجية في المنظومة القانونية (الدستور) التي تنظم علاقات وحقوق وواجبات كافة عناصر المنظومة الاجتماعية.

فالثورة كمرحلة طبيعية للأنظمة الاجتماعية يمكن أن تعد أيضًا مرحلة تحرر لا مركزي وسريع نسبيًا للمنظومة الثقافية والأفكار والوعي المرتبط بالدولة، إذ لا يجدي تغير الشخوص في ظل عقلية القطيع السائدة في المجتمعات العربية اليوم بل يتحتم تغيير هذه العقلية بصورة ترسخ في ثقافتها مبادئ أساسية للديمقراطية تأتي في مقدمتها تغييرنظرة التعظيم التقليدية التي يسبغها الشعب على أفراد الحكومة فما هم إلا عناصر من المنظومة تم ترشيحهم لتولي مناصب سياسية (إدارية) حتى يتفرغ أفراد الشعب لمزاولة أعمالهم وبالتالي فما هم إلا موظفين لدى الشعوب، وهذا بدوره يستدعي ترسيخ مبدأ المحاسبة والمُسائلة Accountability والشفافية بحيث يمكن لأي فرد من الشعب الاضطلاع على ميزانية الحكومة بما أن مصدرها هو مملوكًا للشعب (مبدأ الملكية العامة)، كذلك يشكل ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات

في ثقافة الفكر الشائع ركيزه أساسية تعمل على ضمان استمرار عمل المنظومة الديمقراطية. فكثيرًا ما نجحت ثورات سياسية واجتماعية على مر التاريخ وغيرت أنظمة حكم دون أن يكون لها مفعول كبير في تغيير طبيعة المنظومة الاجتماعية وفكرها الشائع وسرعان ما عادت إلى شكل من أشكال الحكم الديكتاتوري مدفوعة بإشكاليات وتحديات وأزمات الديمقراطية.

إن روح التغيير الثوري تحدث في طبيعة جميع عناصر الأنظمة الاجتماعية نفسها وتتجسد في الفكر الجمعي ومن قبله وعي وثقافة المنظومة الاجتماعية من حيث درجة التفردية في مقابل الجمعية individuality Vs. collectivism فكلما كانت المنظومة الثقافية أقرب إلى التفكير الجماعي أو تتجه إليه وبالتالي تعمل على تغيّيب الفرد داخلها مع الاحتفاظ بحق التفرد والاختلاف ضمن الإطار العام لمصالح المنظومة الاجتماعية؛ أصبحت إمكانية حدوث التغيير اللازم لتحقيق الثورة لإمكانياتها أكبر، ولعل التفردية هي أكبر الإشكاليات والتحديات التي تواجه ثورات الربيع العربي حاليًا ومنظومتها الثقافية الاجتماعية بعد إشكالية (عقلية القطيع).

المراجع والمصادر

١. برنار غروتويزن - ترجمة عيسى عصفور - (فلسفة الثورة الفرنسية) - الطبعة الأولى - دار منشورات عويدات - بيروت - ١٩٨٢ م.

٢. سارتر - ترجمة عبد الفتاح الديدي - (المادية والثورة) - الطبعة الثانية - منشورات دار الآداب - بيروت - ١٩٦٦م.

٣. أمين سعيد - (الثورة العربية الكبرى: المجلد الأول" النضال بين العرب والترك) - مكتبة مدبولي - القاهرة.

٤. ليون تروتسكي - ترجمة: رفيق سامر (الثورة المغدورة: نقد التجربة الستالينية) - الطبعة الأولى العربية - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٨م.

٥. ليون تروتسكي - ترجمة: علي الشهابي (الثورة الإسبانية) - الطبعة الإلكترونية .http://www.almounadil-a.info

٦. موريس كروزيه (موسوعة تاريخ الحضارات العام: الجزء السابع: العهد المعاصر) ترجمة يوسف وفريد داغر، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٧. أندريه إيمار وجانين اوبواية (موسوعة تاريخ الحضارات العام: الجزءالثاني: روما وإمبراطوريتها) ترجمة يوسف داغر وأبوريحان، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٨. موريس كروزيه (موسوعة تاريخ الحضارات العام: الجزء الثالث: القرون الوسطي) ترجمة يوسف وفريد داغر، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

9. Aristotle (The Politics) tr. T.A. Sinclair, Penguin Books, Baltimore, USA, 1972.

10. Crane Brinton, (The Anatomy of Revolution) revised ed., Vintage Books, New York, 1965.

11. Editors S. Brown & T. Tackett (THE CAMBRIDGE HISTORY OF

CHRISTIANITY - VOLUME VII: Enlightenment, Reawakening and Revolution 1660–1815) 2nd edition, Cambridge University Press, UK, 2008.

12. Gerald Bernard, (The spanish Labyrith) Cambridge University Press New York, 2009.

13. Brooks Adams)The Theory of Social Revolutions) Authorama Public Domain Books.

14. James E. McClellan III and H. Dorn (Science and Technology in World History) Johns Hopkins University Press, USA, 1999.

15. William H. McNeill (The Rise of the West: A History of the Human Community) University of Chicago Press, Chicago, 1991.

16. Oswald Spengler (The Decline of the West) Ed. Arthur Helps and Helmut Werner. Trans. Charles F. Atkinson. New York: Oxford University Press, 1991.

17. D. Light & S. Keller & C. Calhoun (Sociology) 5th edition, Alfred A. Knopf Publ., New York, 1989.

18. http://Industrial Revolution -- Britannica Online Encyclopedia.htm

19. http://Systems theory - Wikipedia, the free encyclopedia.htm

20. http://Ludwig von Bertalanffy - Wikipedia, the free encyclopedia.htm

21. http://Systems thinking - Wikipedia, the free encyclopedia.htm

22. http://Scientific revolution - Wikipedia, the free encyclopedia.htm

23. http://Revolutions of 1848 - Wikipedia, the free encyclopedia.htm